أصبح ثقافة مؤسسية وعنصراً محورياً في حماية الأصول الرقمية

مشعل المنيخ: «بيت التمويل» يعزز الأمن السيبراني

م.مشعل المنيخ متسلما تكريم بيت التمويل الكويتي من م.بدر السلمان

م.مشعل المنيخ وم.بدر السلمان في لقطة جماعية داخل جناح بيت التمويل الكويتي

انطلاقا من حرصه على أهمية تعزيز خدمات الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي المتسارع شارك بيت التمويل الكويتي في منتدى الحكومة الإلكترونية بنسخته الثانية عشرة تحت شعار «خدمات أمن المعلومات المعززة بالذكاء الاصطناعي»، الذي نظمه اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية. وتأتي مشاركة بيت التمويل الكويتي في المنتدى كشريك استراتيجي ضمن إطار حرص البنك على المساهمة في دعم برامج الحكومة الإلكترونية، والمشاركة بخبراته في المجال التكنولوجي والتطور الرقمي في ظل التغيرات المستمرة في هذا المجال والتي تتطلب المواكبة والتطور بشكل مستمر.

وخلال كلمته في حفل افتتاح المنتدى، قال رئيس التكنولوجيا والتحول الرقمي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، م.مشعل المنيخ: «لقد أصبح الأمن السيبراني اليوم من الركائز الأساسية لاستدامة التطور الرقمي، ومحورا أساسيا في بناء الثقة بالمنظومات والخدمات الحكومية والمالية على حد سواء. ومع تسارع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، تتضاعف الحاجة إلى توظيف أدوات أكثر تطورا واستباقية».

وأضاف المنيخ: «يسعدني أن شعار المنتدى يعكس أحد أهم محاور المستقبل وان بيت التمويل الكويتي يدرك أن الأمن السيبراني لم يعد مجرد وظيفة تقنية، بل أصبح ثقافة مؤسسية وعنصرا محوريا في حماية أصولنا الرقمية، وضمان استمرارية تطور خدماتنا».

وأوضح أن بيت التمويل الكويتي يواصل ريادته في طرح الخدمات والحلول المالية الرقمية فائقة الجودة، مع تطوير البنية التحتية التكنولوجية ضمن جهوده في قيادة التحول الرقمي للقطاع المصرفي. كما يعزز البنك استثماره في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وهندسة البيانات، والـFinTech والتصميم الرقمي للمنتجات، وقواعد الأمن السيبراني. واكد المنيخ ان بيت التمويل الكويتي يواصل دوره في تعزيز أهمية الأمن السيبراني عبر دعمه لأكبر مسابقة للأمن السيبراني في الكويت «هاكاثون الكويت» للعام الثاني على التوالي، والتي تقام بالتعاون من المركز الوطني للأمن السيبراني، وأكاديمية كودد (CODED) للبرمجة.

وذكر أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل اليوم ركيزة أساسية في بناء بيئة رقمية آمنة ومستدامة، وان بيت التمويل الكويتي يفخر بأن يكون جزءا فاعلا في دعم جهود الدولة نحو تحول رقمي آمن يواكب متطلبات المستقبل.

واكمل قائلا: «إن الوعي بأهمية الاستثمار في العنصر البشري لبناء بيئة رقمية آمنة يعد أحد أهم عوامل النجاح والاستدامة. ومن هذا المنطلق، أؤكد على أهمية الاستمرار في تطوير الكفاءات الوطنية في مجال الأمن السيبراني والتحول الرقمي، وخلق جيل قادر على قيادة المستقبل في هذا المجال، فالتكنولوجيا مهما بلغت من تطور، تبقى فاعليتها مرهونة بوعي الإنسان وقدرته على التعامل معها بمسؤولية واحتراف».

واختتم المنيخ مؤكدا على أهمية المسؤولية المشتركة لدى الجميع وذلك لضمان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يحقق التوازن بين الابتكار والأمان، ويدعم ازدهار الاقتصاد الرقمي، شاكرا جميع الجهات المنظمة لمنتدى الحكومة الالكترونية على جهودها المتميزة في ترسيخ ثقافة الأمن الرقمي، وتعزيز التعاون المؤسسي بما يسهم في بناء مستقبل رقمي آمن ومستدام لدولتنا الحبيبة الكويت.

م.مشعل المنيخ متحدثا

ضمن ترؤس الكويت للاجتماع الـ14 للجنة كبار المسؤولين بهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية

«المالية»: تكثيف الجهود للتكامل الاقتصادي الخليجي

أسيل المنيفي في لقطة جماعية مع وكلاء المال والاقتصاد بدول مجلس التعاون الخليجي خلال مشاركتهم في الاجتماع

ترأست الكويت أعمال الاجتماع الرابع عشر للجنة كبار المسؤولين في هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية المنعقد في مدينة الرياض، حيث ترأس الاجتماع وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي، وبمشاركة وكلاء المال والاقتصاد بدول مجلس التعاون، ومدير عام مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية خالد بن إبراهيم آل الشيخ.

وفي مستهل الاجتماع، رحبت وكيلة وزارة المالية في كلمتها الافتتاحية بأعضاء اللجنة، مؤكدة أهمية تكثيف الجهود وتوحيد الرؤى نحو تعزيز الجهود وصولا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفق تطلعات أصحاب السمو قادة دول مجلس التعاون.

وناقش أعضاء اللجنة خلال الاجتماع سبل تطوير وتفعيل مهام هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية، والآليات المقترحة لتطوير عمل اللجنة الوزارية التحضيرية الدائمة لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية وتعزيز دورها، والعمل على إعداد تصور مشترك يعزز فاعلية الهيئة، ويسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية لدول المجلس، ويدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وفي الختام، اتفقت لجنة كبار المسؤولين على رفع توصياتها إلى اللجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية، لمناقشتها واعتمادها في الاجتماع الوزاري المقبل، كما عبر أعضاء اللجنة عن تقديرهم للكويت على ترؤسها أعمال اللجنة خلال الفترة السابقة، مثنين على دورها في مواصلة دعم مسيرة مجلس التعاون وتعزيز العمل الخليجي المشترك.

19,9 فلساً ربحية السهم الواحد.. و24٪ زيادة بحقوق المساهمين إلى 18,24 مليوناً

196٪ قفزة بصافي أرباح «أسس» إلى 2,17 مليون دينار في 9 أشهر

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة أسس القابضة عبد المحسن سليمان المشعان أن مجلس إدارة الشركة اجتمع يوم الاثنين 27 الجاري، وتم خلال الاجتماع اعتماد البيانات المالية المرحلية لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2025.

وقد أوضح المشعان، في بيان صحافي، أن مؤشرات النمو والأداء العام للشركة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 شهدت تقدما ملحوظا وأداء ايجابيا مقارنة بأداء الشركة للفترة ذاتها من عام 2024 والفضل يعود إلى استراتيجية الشركة وسياستها في تحقيق عوائد وأرباح مجزية، محققة بذلك تطلعات مجلس الإدارة وثقة مساهميها.

وكشف عن أن الشركة حققت صافي ربح خلال فترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 بلغ نحو 2,17 مليون دينار، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، حيث بلغ صافي ربح الشركة 736,55 ألف دينار، أي بقفزة نسبتها 196٪.

ومن جانب حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم، فقد بلغ إجماليه كما في 30 سبتمبر 2025 مبلغا قدره 18,24 مليون دينار، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024 حيث بلغ مبلغا قدره 14,75 مليون دينار، أي بزيادة نسبتها 24٪.

وأوضح المشعان أن الشركة قامت خلال الفترة بتعديل الأرصدة الافتتاحية والأرصدة المقارنة لبند المخصصات ضمن مطلوبات الشركة وبند الأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية ببيان المركز المالي، حيث تضمن التعديل تخفيض بند المخصصات، وقابل ذلك زيادة في بند الأرباح المرحلة بنفس المبلغ ذاته، وذلك عملا بالمعيار المحاسبي الدولي (IAS 8)، ولم يكن لذلك التعديل أي أثر على بيان الأرباح أو الخسائر أو بيان التدفقات النقدية لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 أو فترة المقارنة.

وكان للتعديل أثر على الأرصدة الافتتاحية بانخفاض المطلوبات وزيادة حقوق الملكية بمقدار 1,36 مليون دينار، كما كان له أثر على أرصدة فترة المقارنة بانخفاض المطلوبات وزيادة حقوق الملكية بمقدار 1,4 مليون دينار.

وبلغت القيمة الدفترية للسهم كما في 30 سبتمبر 2025 مبلغ 167 فلسا للسهم، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، حيث كانت مبلغ 135 فلسا للسهم كما في 30 سبتمبر 2024، أي بزيادة قدرها 32 فلسا للسهم الواحد وبنسبة 24٪.

كما بلغت ربحية السهم الواحد لفترة التسعة الأشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025، مبلغ 19,94 فلسا للسهم، مقارنة بالفترة ذاتها لعام 2024 حيث بلغت ربحية السهم مبلغ 6,75 فلوس للسهم، أي بزيادة قدرها 13,19 فلسا للسهم الواحد وبنسبة 195٪.

وسجل معدل العائد على الأصول لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 نسبة 9,7٪ وذلك مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2024 حيث كان معدل العائد على الأصول للفترة نسبة 3,89٪ أي بنسبة بزيادة في نسبة العائد قدرها 5,81٪.

وبلغ معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 للشركة نسبة 12,62٪، أي بزيادة في نسبة العائد قدرها 7,57٪ حيث بلغ معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) خلال الفترة ذاتها من العام السابق نسبة 5,05٪.

وقال المشعان: «بالرغم من توالي الأزمات والتحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي ألمت بالمنطقة والعالم وما خلفته من آثار سلبية على الأسواق المالية العالمية والإقليمية، فإن السوق المالي الكويتي استطاع الاستمرار في تحقيق مكاسب بلغت نسبتها 19,5٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، الأمر الذي جعله من أعلى الأسواق نموا على المستوى العالمي في صدارة أسواق المنطقة، حيث قفزت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت نهاية شهر سبتمبر مسجلة مستويات قياسية وأداء استثنائيا مدعوما بالقرارات الحكومية التي تتمثل بسن قوانين كالتمويل والسيولة (الدين العام) وإقرار الرهن العقاري الذي زاد من ثقة المستثمر، وأعطى زخما قويا لبورصة الكويت فسجلت نشاطا ونموا وتصاعدا في السيولة والأرباح للمؤشرات الثلاثة الأول والرئيسي والعام». وأضاف: «السوق العقاري الكويتي يعتبر من الأسواق المهمة والحيوية التي تتأثر بالعديد من العوامل منها الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وغيرها من العوامل الأخرى، وبالرجوع إلى تقارير وزارة العدل والتقارير العقارية المعلن عنها من قبل الجهات المختصة نجد أن نشاط وتيرة تداولات السوق العقاري بالكويت ارتفع خلال الربع الثالث، مما يشير إلى تزايد اهتمام المستثمرين بالأصول المؤجرة والمدرة للدخل، وبتوفيق من الله عز وجل ثم جهود الإدارة التنفيذية للشركة التي تتسم بالاحترافية استطاعت الشركة اقتناص أصول واستثمارات عقارية متميزة، ما نتج عنه تحقيق عوائد مجزية من خلال ذراعها العقاري، وتجدر الإشارة هنا بحسب التقارير العقارية المعلن عنها أن الأداء الإيجابي والمستوى الجيد للسوق العقاري الكويتي جاء مدفوعا بدعم من التطورات التشريعية المرتقبة وعلى رأسها قانون التمويل العقاري، إضافة إلى توقعات استمرار خفض أسعار الفائدة».

«المركز» اختتم رعايته ومشاركته في مؤتمر اتحاد مصارف الكويت بواشنطن

علي خليل: المنظومة الاقتصادية المتطورة في الكويت خلقت سوقاً نشطاً استقطب المستثمر الأجنبي

علي خليل متحدثا خلال الجلسة الحوارية

علي خليل وعبداللطيف النصف وسامي شبشب

اختتم المركز المالي الكويتي «المركز» رعايته ومشاركته في مؤتمر «الكويت ـ منارة عصر جديد: أسس التحول الاقتصادي»، والذي نظمه اتحاد مصارف الكويت في جامعة جورج واشنطن، في الولايات المتحدة الأميركية، بتاريخ 14 الجاري، ويتزامن المؤتمر مع الاجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين في واشنطن.

ومثل «المركز» في المؤتمر علي خليل، الرئيس التنفيذي «للمركز»، إلى جانب نخبة من القيادات المصرفية والاقتصادية من الكويت والولايات المتحدة الأميركية والعالم. كما حضر المؤتمر وفد من فريق إدارة الثروات في «المركز»، بقيادة عبداللطيف وليد النصف العضو المنتدب لإدارة الثروات وتطوير الأعمال، وفريق العقار الدولي بقيادة سامي شبشب رئيس شركة مارجالف مانجمنت إنك، الذراع العقارية لـ«المركز» في الولايات المتحدة الأميركية.

وتأتي رعاية «المركز» للمؤتمر كجزء من مسؤوليته الاجتماعية في مواءمة بيئة العمل مع أفضل معايير الحوكمة المؤسسية عبر تبادل الخبرات بين قادة المال والأعمال وصناع السياسات، وتبني أفضل الممارسات في بيئة الأعمال لتعزيز التنافسية، ما يرسخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي ودولي. وشارك خليل في جلسة حوارية عن التحول الاقتصادي في الكويت تحت عنوان «أسس لعصر جديد»، والتي سلط فيها الضوء على سبل تحقيق رؤية «كويت جديدة 2035» والتحديات الكامنة في إعادة تخصيص الموارد وتهيئة بيئة محفزة للاستثمار في القطاع الخاص. وأكد أن المنظومة الاقتصادية المتطورة في الكويت خلقت سوقا ماليا عميقا ونشطا استقطب المستثمر الأجنبي، ونتج عن ذلك انخفاض حاد في كلفة التمويل، ما شجع الاستثمار الأجنبي في الكويت. وأشار خليل كذلك إلى أهمية تبني مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، موضحا أن الوعي بها وتبنيها يحقق فوائد مباشرة وغير مباشرة تؤدي إلى قيمة مضافة على المدى الطويل من خلال الابتكار والإبداع. كما شدد على أهمية تدريب العنصر البشري في الكويت، وأشار إلى برنامج «المركز» لتطوير الخريجين، الذي يعد من البرامج المتميزة في تطوير الكفاءات الوطنية وتأهيلها لسوق العمل المالي والاستثماري.

وأضاف أن هذه البيئة المتكاملة سمحت للبنوك الكويتية بإصدار سندات بفوائد تنافسية تضاهي السندات العالمية في قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي، ما يعكس الدور الإيجابي للبنك المركزي الكويتي في الرقابة ووضع القوانين التنظيمية السليمة.

وذكر أن الفترة الأخيرة شهدت انتشارا متزايدا للمنصات الإلكترونية الاستثمارية، التي تتيح للمستثمر الكويتي إمكانية بناء محافظ استثمارية عالمية متنوعة بتكلفة منخفضة.

جانب من الجلسة الحوارية

«البورصة» توقّع اتفاقية تفاهم مع «المحللين الماليين»

ناصر السنعوسي

جانيت طوق

وقعت بورصة الكويت اتفاقية تفاهم مع معهد المحللين الماليين المعتمدين، بهدف توفير المحتوى التعليمي الخاص بأسس الاستثمار عبر موقع أكاديمية البورصة، البوابة التعليمية الرقمية من تصميم وتطوير بورصة الكويت، والتي تهدف إلى تعزيز المعرفة بسوق المال للمستثمرين الجدد والمحترفين.

وتمكن الاتفاقية كلا المؤسستين من الجمع بين خبراتهما في مجال الخدمات المالية وتوفير محتوى متاح لمن يرغبون في معرفة المزيد عن الاستثمار، والذي يشمل معلومات تساعد المستثمرين من تقييم الفرص واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، بالإضافة إلى مواد تعليمية تتضمن مقاطع الفيديو والرسوم البيانية والعروض التوضيحية عبر الإنترنت.

وتعليقا على الاتفاقية، قال رئيس أول إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت ناصر السنعوسي: «تأتي الشراكة الاستراتيجية مع معهد المحللين الماليين المعتمدين لتؤكد التزام بورصة الكويت الثابت بتعزيز كفاءة المستثمرين في سوق المال، حيث تدرك الشركة بأن كفاءة المستثمرين والمتعاملين تأثر على سوق المال بشكل مباشر».

من جانبها، قالت مدير الشراكات وحلول العملاء لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد المحللين الماليين المعتمدين جانيت طوق: «يسعدني أن أعلن عن توقيع شراكة مع بورصة الكويت تهدف إلى الارتقاء بالثقافة المالية، بما يمكن الأفراد من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعيا، ويسهم في تعزيز مجتمع الاستثمار في الكويت».

المنصة الرائدة في تعزيز التواصل والتفاعل بين الشركات وعملائها بالمنطقة

«كامكو إنفست» تستحوذ على حصة في «يونيفونك»

دلال الشايع

أحمد حمدان

أعلنت شركة كامكو إنفست، عن استحواذ فريق الملكية الخاصة على حصة في شركة «يونيفونك» بالإنابة عن عملائها، وتعد يونيفونك منصة رائدة في تعزيز التواصل والتفاعل بين الشركات وعملائها ومزودا لخدمات البرامج كمنصة (SaaS) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتأسست يونيفونك عام 2006، وتقدم خدماتها لأكثر من 1700 شركة من خلال معالجة ما يزيد على 10 مليارات معاملة سنويا عبر قنوات التواصل المختلفة، وتختص الشركة بتفعيل التواصل بين المؤسسات المحلية بعملائها، بما في ذلك أبرز البنوك والمؤسسات المالية والجهات الحكومية في المنطقة، إلى جانب مزودي خدمات الرعاية الصحية، والتجزئة، والتجارة الإلكترونية، والنقل والخدمات اللوجستية حول العالم. وبفضل مكانتها القوية في السوق السعودية، التي تعد من أكثر الأسواق نشاطا وجذبا لشركات التكنولوجيا الناشئة في المنطقة، تستعد «يونيفونك» لطرح أسهمها في الأسواق العامة خلال العامين القادمين، مستفيدة من الظروف الإيجابية للسوق في المملكة وآفاق الاكتتابات في سوق «تداول».

ونجحت يونيفونك منذ تأسيسها في استقطاب تمويلات تجاوزت 140 مليون دولار بدعم من أبرز المستثمرين في المنطقة، من بينهم شركة سنابل للاستثمار التابعة لصندوق الاستثمارات العامة والمختصة بالاستثمارات في الشركات الخاصة ذات إمكانات النمو، وسوفت بنك، أحد أكبر المستثمرين في قطاع التكنولوجيا عالميا، إلى جانب صندوق STV، والشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC)، ورائد فنتشرز (Raed Ventures)، وآخرين.

وفي هذا السياق، قالت رئيس إدارة الملكية الخاصة في كامكو إنفست دلال جمال الشايع: «تؤكد مساهمتنا في يونيفونك ثقتنا في مكانة وأساسيات الشركة ورؤيتها الاستراتيجية وفريق إدارتها المتميز. فقد تطورت الشركة لتصبح إحدى الشركات الرائدة في قطاع التكنولوجيا على مستوى المنطقة، مسجلة زخم نمو لافت بدعم من أبرز المستثمرين الإقليميين والدوليين».

وأضافت الشايع قائلة: «يعد هذا الاستثمار خطوة أساسية ضمن استراتيجيتنا التي تهدف إلى توسيع مساهمة كامكو إنفست في المنظومة التكنولوجية الإقليمية، لتضاف إلى مبادراتنا بقطاع التكنولوجيا في الولايات المتحدة».

بدوره، قال الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة يونيفونك أحمد حمدان: «يسعدنا انضمام كامكو إنفست إلى قائمة مساهمينا المرموقين، بينما نواصل العمل لتحقيق أهدافنا بأن نصبح شركة ذات قيمة سوقية تتعدى المليار دولار قبل الطرح العام الأولي خلال السنتين القادمتين».